الاستادة: مسمة مونية

المادة: القانون الدستوري(النظم السياسية الديموقراطية)

الافواج : 09-10-21-22-23

البريد الاليكتروني : mecemmamounia@gmail.com

المطلوب: على الطلبة في كل فوج المعنيين بالبحوث الاتية ادناه البحث وارسال الاعمال عبر البريد الاليكثروني للتقييم

/النظام البرلماني

إن فقهاء القانون الدستوري يميزون بين عدة صور من الأنظمة السياسية القائمة علي مبدأ الفصل بين السلطات و التي إختلفت في تطبيقه فهناك ما يسمي بنظام الجمعية النيابية الذي يقوم علي أساس هيمنة البرلمان علي السلطة التفيذية ، و هناك النظام الرئاسي الذي يتميز برجعان السلطة التفيذية علي السلطة التشريعية،أما النظام البرلماني فإنه يقف مركز وسط بين هذين النظامين و هو قائم علي أساس التوازن و المساواة بين السلطتين التشريعية و التفيذية .

إن النظام البرلماني في نشأ جلترا ثم انتقل الى العديد من الدول خاصة المستعمرات البريطانية منها ،و النظام البرلماني لايعني أن كل نظام يوجد فيه برلمان يسمي بالنظام البرلماني حيث أن الأنظمة الأخري فيها برلمان ،وعليه فإن المعيار الذي يميز النظام البرلماني عن غيره من الأنظمة هو وجود سلطة تنفيذية مجزأة الي قسمين أحدهما الوزارة أو الحكومة و الأخر يمثله رئيس الدولة أو الملك .

و عليه لمعرفة النظام البرلماني نتطرق كمرحلة أولى الي دراسة النظام البرلماني من الجانب النظري من خلال تقديم تعريف له و نشأته و خصائصة الأساسية التي يقوم عليها.

و كمرحلة ثانية نستعرض النموذج البريطاني كتطبيق للنظام البرلماني

ومنه نطرح الإشكالية التالية:

كيف تم تنظيم السلطات في النظام البرلماني و مامدي نجاح بريطانيا في تطبيق هذا النظام؟

مقدمة

المبحث الأول : مفهوم النظام البرلماني

المطلب الأول: المقصود بالنظام البرلماني

المطلب الثاني : خصائص النظام البرلماني

المبحث الثاني: دراسة النموذج البريطاني

المطلب الأول: السلطة التشريعية

المطلب الثاني: السلطة التنفيذية

خاتمة

2/ النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية

تأخذ الولايات المتحدة بنظام يسيطر فيه رئيس الجمهورية و لهذا سمي بالنظام الرئاسي و هو يعتمد على أساسين هما الفصل المطلق بين السلطتين فإختصت السلطة التشريعية بأمور التشريع و السلطة التنفيذية بأمور التنفيذ مما يمنع قيام علاقة تعاون أو رقابة بينهما الامر الذي يحقق لكل سلطة كيانها الخاص و لان الرئيس لا ي سأل إلا أمام الأمة فقد اصطلح على النظام الأمريكي بنظام حكومة الرئيس و من هذا نطرح

: إشكالية و هي
مامدئ تجسيدالنظام الرئاسي في (الو م أ) ؟
الإشكالية : ما مدئ تجسيد النظام الرئاسي في (الو م أ) ؟.مقدمة
المبحث الأول : النظام الرئاسي في (الو م أ _
المطلب الأول : المقصود بالنظام الرئاسي في (الو م أ _
المطلب الثالث : خصائص المطلب الثاني : التطور التاريخي للنظام الرئاسي في (الو م أ
المبحث الثاني : تطبيق النظام الرئاسي في (الو م
المطلب الأول : المركز الدستوري لرئيس (الو م أ
المطلب الثاني : السلطة التشريعية (الكونغرس _
المطلب الثالث : مزايا و عيوب النظام الرئاسي في (الو م أ _
الخاتمة

3/ النظام الشبه الرئاسي

مقدمة
خلال ما قدم من بحوث سابقة ،عرفنا أن المجتمع الدولي قائم على عدة أنظمة تختلف باختلاف طبيعة كل مجتمع فقاعدة أي دولة تبنى على أساس نظام معين وهذا الأخير اختلف في تعريفه عدة فقهاء ، فعرفه الأستاذ ستراوس قائلا : ((إن النظام هو عبارة عن بناء يقوم على عناصر مترابطة بحيث أن أي تغيير في إحداها أو في موضوعها يؤدي حتما إلى تغيير الكل)) ومضمون هذه الفكرة أن النظام بتعدد صوره تتعدد أفكاره و هياكله كما هو الحال بالنسبة للنظامين البرلماني والرئاسي باعتبار انه يوجد نوع آخر من الأنظمة .ألا وهو النظام شبه الرئاسي وعادة ما يؤخذ دستور الجمهورية الخامسة لسنة 1958 كنموذج لهذا النظام
وفي ظل أهمية هذا النظام نصوغ الإشكالية التالية
الفصل الاول
المبحث الاول: مفهوم النظام الشبه الرئاسي
المبحث الثاني : موقف وموقع الرئيس الفعلي من البرلمان
المبحث الثالث : خصائص النظام شبه رئاسي
الفصل الثاني
المبحث الأول : أسباب ظهور النظام شبه الرئاسي في فرنسا
/المبحث الثاني: مؤسسات النظام شبه الرئاسي في فرنسا/ المؤسسات الحكومية - المؤسسات غير الحكومية
المبحث الثالث : تقييم النظام شبه الرئاسي الفرنسي
خاتمة

4/ النظام المجلسي

مقدمة
النظام السويسري هو نظام فيدرالي يعود الى ق 13 (1291) حيث تم ابرام المعاهدة الدائمة بين مقاطعات .SCHWITZ وشوبتز UNTERWALDEN وانتروالدت URI ايري
واعتبرت تلك المعاهدة بمثابة البداية الأولى للاتحاد حيث أصبح عدد المقاطعات 8 ثم 13 واستقر في نهاية ق 18 اذ باحتلال الجيوش الفرنسية لسويسرا سنة 1798. وضع دستور لها أقر وحدة المقاطعات في دولة

موحدة غير قابلة للتجزئة وهو أول دستور لسويسرا 12 أفريل 1798 الا أنه اتحاد لم يدم الا مدة الاحتلال رغم شعور السويسريين التقدميين بضرورة الوحدة وبذلك كان من السهل الاطاحة بالنظام سنة 1800 وقيام حكومة مؤقتة أوكلت مهمة وضع دستور جديد الى هيئة تأسيسية.

غير أن محاولة تطبيق الدستور فشلت فتوسط نابليون دين الفقراء فوضع دستور اتحادي بناء على اعلان الوساطة سمي بالدستور المالميزون MALMAISON.

والذي استمر تطبيقه حتى سنة 1815 وقد ارتفع عدد المقاطعات الى 19 ثم 22 وهي المقاطعات التي أضيفت اليها مقاطعة أخرى بموجب استفتاء 1874 (23 جوان) وبموجب التحالف واعتناق الحياد الدائم والميثاق الأعظم وضع النظام الدستوري لسويسرا 1815.

وطبقا لذلك التحالف أقر مبدأ تمثيل الخارجي الموحد أما المسائل الداخلية فبقيت خاصة بالمقاطعات التي تعمل على تدعيم الأمن والدفاع ويوجد على رأس هذا الاتحاد مؤتمر التحالف الي يعبر أعضاؤه عن رأي حكوماتهم وان كانت المسائل الخارجية من اختصاصه

. المبحث الأول : نظام حكومة الجمعية

.المطلب الأول: النظام السياسي في سويسرا

.المطلب الثاني : الهيئات المركزية

.المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي في سويسرا

.المطلب الأول : توزيع الصلاحيات بين الاتحاد والمقاطعات وصلاحيات المقاطعات

.المطلب الثاني : الحياة الديمقراطية

الخاتمة